



كلمة مملكة البحرين  
أمام الدورة الثامنة عشرة  
لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية  
لاهاي / 2-6 ديسمبر 2013

يلقيها العقيد حقوقي سمير أحمد الزياني  
نائب رئيس اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة الكيميائية

معالي السيد / سعد عبدالمجيد ابراهيم ، رئيس الدورة الحالية للمؤتمر  
معالي السيد / أحمد أوزومتشو ، مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية  
أصحاب المعالي والسعادة الحضور  
السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

باسم وفد مملكة البحرين يسرني أن أقدم لكم السيد الرئيس التهنئة على انتخابكم  
لرئاسة هذه الدورة الهامة من دورات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر  
الأسلحة الكيميائية، متمنياً لكم ولأعمال هذه الدورة كل التوفيق والنجاح في تحقيق  
ما نتطلع إليه جميعاً من طموحات وأهداف.

كما أعبر عن التقدير لمعالي مدير عام المنظمة السيد أحمد أوزومتشو على  
ما بذله ومساعدوه في الأمانة الفنية للمنظمة من جهود موفقة على مدى السنوات  
الماضية، كما أود أن أتقدم لكم بالتهنئة على فوز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية  
على جائزة نوبل للسلام للعام 2013، وهو الأمر الذي يؤكد على الدور الفاعل  
والرائد الذي تضطلع به المنظمة في مجال نزع السلاح الكيميائي، وفي هذا  
الإطار فإن مملكة البحرين تدعم التحرك الدبلوماسي الراهن لتدمير ترسانة  
الأسلحة الكيميائية لدى النظام السوري وماتم التوصل إليه من اتفاقات في جنيف  
بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، وترحب بقرار مجلس الأمن  
الدولي 2118 (2013) بتاريخ 27 سبتمبر 2013 الذي يدعو كافة الأطراف  
المعنية الى اتخاذ خطوات جادة وملموسة تكفل معالجة الأزمة السورية  
وتداعياتها.

السيد الرئيس

لقد سعت مملكة البحرين منذ تصديقها على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية  
في العام 1997، إلى إنفاذ بنود الاتفاقية بشكل كامل، مع الأخذ بعين الاعتبار  
تحقيق التوازن بين تحقيق أهداف الاتفاقية التي ترمي إلى حظر تلك الأسلحة  
والمواد الكيميائية وتقييد استخدامها، وبين تجنب عرقلة التنمية الاقتصادية  
والتكنولوجية وتفعيل التعاون الدولي في ميدان الأنشطة الكيميائية في الأغراض  
غير المحظورة بموجب الاتفاقية ذاتها بما في ذلك التبادل الدولي للمعلومات

العلمية والتقنية. كما تود حكومة بلادي إعادة التأكيد على أن عملية نزع السلاح ومنع انتشاره عالمياً تعتبر من العناصر الأساسية للسياسة الخارجية لمملكة البحرين، مع الدعوة إلى ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط بما يتوافق مع وثيقة مؤتمر مراجعة اتفاقية عدم الانتشار النووي NPT لعام 2010.

### السيد الرئيس

لقد أنشأت مملكة البحرين لجنتها الوطنية لحظر الأسلحة الكيميائية في العام 2009 مكونة من كافة الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة بإنفاذ الاتفاقية في المملكة، واستحدثت خمس فرق عمل لمتابعة المهام المتخصصة باللجنة، وهي: فريق عمل التراخيص والتصاريح، فريق عمل التفتيش، فريق عمل الإعلانات، فريق عمل الشئون القانونية، فريق عمل الأمن والوقاية.

وقد التزمت مملكة البحرين بتقديم إعلاناتها السنوية للمنظمة، وعقد عدة ورش عمل متخصصة للتعريف بالاتفاقية ومتطلباتها للجهات المعنية بالمملكة، هذا كما تم تطوير النظم الإلكترونية المعمول بها في الجمارك لتتضمن المواد الكيميائية المحظورة والمقيدة بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

### السيد الرئيس

يشكل موضوع عالمية اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية أحد الجوانب الرئيسية للاتفاقية التي تستعرضها دورات هذا المؤتمر، وإن ما حققته الاتفاقية في هذا المجال والتي أصبحت تضم في عضويتها 190 دولة تمثل أكثر من 98% من سكان العالم، هو دليل بلا شك على ما تحظى به من احترام دولي واسع وتأييد كبير لأهدافها ومقاصدها. وإن هذا النجاح في مجال عالمية الاتفاقية وأنظمة التحقق والحماية الفعالة التي أنشأتها لجدير باعتباره نموذجاً لجهود نزع أسلحة الدمار الشامل حول العالم، وحماية البشرية من مخاطرها وتهديداتها.

وختاماً السيد الرئيس، فإنني أتمنى لأعمال هذه الدورة كل التوفيق والنجاح، وأرجو أن يعتمد هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

وشكراً